

Distr.
GENERAL

S/1997/884
14 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ١٧ أيار/ مايو إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير سردا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة، عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والقرارات اللاحقة التي مدد بها المجلس ولاية القوة، وآخرها القرار ١١٠٩ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٧.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، روعي وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيل - سوريا، ولم تقع حوادث خطيرة وظلت منطقة عمليات القوة هادئة. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة، بواسطة مواقع ثابتة ودوريات، لضمان عدم وجود قوات عسكرية فيها. كما أجرت القوة عمليات تفتيش مرة كل أسبوعين لتفقد مستويات التسليح والقوات في منطقتي التحديد. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، رفض كلا الجانبين دخول أفرقة التفتيش إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة. وساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتوفير تسهيلات للبريد ولمرور الأفراد عبر المنطقة الفاصلة. وقدم العلاج الطبي للسكان المحليين، عند الطلب، في حدود الإمكانيات المتاحة.

٣ - وفي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧، لقي جنديان نمساويان مصرعهما عندما أطلقت النار عليهما أثناء قيامهما بدورية راجلة اعتيادية إلى الشرق من الموقع ١٤ بالقرب من حضر. وللأسف، لم تسفر التحريات التي أجرتها السلطات السورية والقوة، بالتعاون مع حكومة النمسا، عن إلقاء الضوء على هوية الفاعلين والدوافع التي كانت وراء الاعتداء. وأعلنت السلطات السورية القوة أنها تواصل تحرياتها. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة كندا التي قدمت مساعدة تقنية لتحليل الأدلة.

٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كانت القوة تضم ١٠٥٣ من الأفراد العسكريين من بولندا وكندا والنمسا واليابان (٣٥٨ و ١٨٦ و ٤٦٤ و ٤٥ فردا على التوالي). وساعدت القوة في تأدية مهامها ٧٨ مراقبا عسكريا منتدبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وتسلم الميجر جنرال ديفيد ستيلتون (أيرلندا) القيادة محل الميجر جنرال يوهانز س. كوسترز (هولندا)، الذي أنجز مهمته في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧. وقد أرفقت بهذا التقرير خريطة تبين مناطق انتشار القوة.

ثالثا - الجوانب المالية

٥ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، مبلغا إجماليا ٤٠٠ ٦١٦ ٣٣ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمواصلة هذه القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويتوقف تقسيم الاعتماد، الذي يبلغ إجماليه ٣٦٦ ٨٠١ ٢ دولارا في الشهر، على قرار من مجلس الأمن بتمديد الولاية الحالية للقوة.

٦ - وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ما قدره ٥٠,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ما قدره ١,٦ بليون دولار.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٧ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١١٠٩ (١٩٩٧) أن يحدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، طلب أيضا إلى الأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن تطور الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار. أما مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وبخاصة الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) فقد تناولتها في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/52/467) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨/٥١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

خامسا - ملاحظات

٨ - واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والسورية المؤرخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بصورة فعالة، بتعاون الطرفين. وظلت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة، ولم تقع أي حوادث خطيرة.

٩ - وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل - سوريا لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاءها كذلك ما لم يتم التوصل الى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك. وآمل أن يبذل كل من يعنيه الأمر جهودا دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٠ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. ولهذا، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة اسرائيل عن موافقتها.

١١ - وإني إذ أقدم هذه التوصية، أجد لزاما علي أن أوجه الانتباه الى النقص الخطير في تمويل القوة. وتبلغ الأنصبة المقررة غير المدفوعة حاليا نحو ٥٠,٩ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ، الذي يتجاوز بكثير الميزانية السنوية الحالية للقوة، أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تشكل القوة. وأناشد جميع الدول الأعضاء دفع أنصبتها المقررة على الفور وبالكامل وبتسديد ما عليها من متأخرات.

١٢ - وختاما، أود الإشادة بالميجر جنرال ديفيد ستيبلتون وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته. فقد أدوا بكفاءة وتفان الواجبات الهامة التي أسندها اليهم مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في هذه القوة.

— — — — —